

الاسكام ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف والانه لم يكن
صرفا في الاسمين بل شابه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم صرف
ولذا سمي لمكن في الهمزة او الشئ الذي وجد فيه في ذلك الشئ الجمع
تمرك التعريف متقلا وعدة الاسباب والامثلة استفت
بالنقصيل الا في مع ان ذكر العلة التعريفية في التعريف محله
وقدم ما قام مقام العليين لقوة واخر الحكم اذ النقصيل
من تمام تعريفه وحكم الشئ بعينه بخلاف عمارة الكافية فلما قدم
فيها الحكم على النقصيل لكن اخرج بعض الاحكام عنه والمناسبات الجمع
فعله المصدر والمراد بالجمع المعنى المصدرى الاسم اللفظ ولو كان ذلك
الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كخضاب علم الجنس المنع منقول
عن جمع خضيب بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظيم بطنها وفي التقدير
بان لم يكن جمعا في الحال ولا في الاصل لكن قد ورد في حذرها عنتم
كسر او ابقاء في المنصرف في الاكثر مع انه مفرد فقد راجع جميع سؤالا
حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منفردية
وهذا التقدير العمل في غير ولم يلتفت الى الحمل على التفسير لعدم النظر
وحذر من زيادة العمل وان لم يوجب عنه يجعله جمعا حكما
وجعل الجمع اربعا حالها واصليا وتقديرها حكما على انه رذيل فموم

الحاد الشرط

الحاد الشرط والمشر وطاح وان كان مرودا بان الشرط لغير الحكي
اذ ما هو متفق عند نفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشئ
شرطا لما هو في حكمه كتحريك العضو والهواء اللفظ دون المستكن
وبان المشر وطاح هو الموزون والشرط هو الوزن او يكون عليه
وشرط الهمي الجمع في منع الصرف نوع وزن حصا جرمه وشرط اويل
او وزن نوعهما اذ الشخص في شخصيهما وما اوجر واما السبع
فلا يدرج المثنى البين في الشرط والمراد الوزن التصغيرية
لا التصريغية لئلا يخرج نحو مساجد ومصايب ويبنى ان يقول لو
في الاصل ليدخل نحو وابت وجوار على الصحيح وجه الشرط
اختصاصهما بالجمع والتمتع التسمية اخرى فلكم الجمعية
في البعض لانه سمي منه في الجمع ففقوا الجمعية بغيرها حال
من الوزن لان المعنى يمنع وزن اختصاصه او صفة لانه لا
تعين شخصيا لما مر وجعله جبر ابع جبر يحتاج الى تقدير كون
والمصهور كائن وغير بمعنى لا قولهم جئت بغير مال والانه يلزم
استراط اتصال شئ غير الهاء للوزن ولا يفهم استراط
عدم الهاء بطريق الموافقة اذ الاتصال شئ غير الهاء
لا ينافي في الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الا ان على التانيث